

Ministry of High Education and Scientific Research  
University of Karbala  
Financial and Banking Sciences



## Monetary Policy

الاسبوع السابع

محاضرة مقدمة الى :

الاستاذ الدكتور عباس كاظم الداعي

اعداد الطالبة

شيماء شاكر محمود

## السياسة المالية في تحليل المدرسة الكلاسيكية

اتسمت أفكار أنصار المدرسة الكلاسيكية بالتناقض، والسبب في ذلك هو تصدر أفكار المذهب الخيالي بشكل كبير، وعلى الرغم من اهتمام الاقتصاديين التقليديين بدراسة موضوع المالية العامة، إلا أنهم كانوا يحدون من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن دورها يقتصر على (الدفاع، الأمن، العدالة) ولهذا ساد مفهوم الدولة الحارسة<sup>(1)</sup>، وذلك خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

أن الأساس الفكري الذي آمن به الكلاسيك كأن يُبنى على ترك النشاط الاقتصادي للإفراد دون تدخل من الدولة، وأن هذا النشاط يحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام التام، وأي تدخل للدولة فإنه سيعيق التوازن. وأن نشاط الدولة أما يكون غير منتج أو أنه ذو إنتاجية منخفضة، لهذا يجب إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لإدارة النشاط الاقتصادي كونه بدافع المصلحة الشخصية والرغبة في زيادة الأرباح وتخفيض تكاليف الإنتاج مما يعني تحسن أداء المشاريع الاقتصادية بشكل مستمر، فيترتب على ذلك زيادة الادخار الخاص وهذه مسألة تعد مهمة كون انخفاضه يرفع أسعار الفائدة. يرى الكلاسيك أن تدخل الدولة سوف يحد من الادخار الخاص ومن ثم الاستثمار الخاص، إذ أن فرض الضريبة سيقطع جزءاً من دخول الأفراد وبالتالي تثبط قدرتهم على الادخار، وهذا بالضبط ما تفعله القروض العامة أيضاً، وبالتالي حرمان القطاع الخاص من مصدر التمويل، وتقليل تكوين رؤوس الأموال. كما أن منافسة الدولة للقطاع الخاص في سوق الائتمان يرفع من سعر الفائدة ويقلل حجم الاستثمار الخاص، وكما هو معروف بأن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (دافيد ريكاردو) و(جون ستيوارت مل) و(الفرد مارشال) يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق التغيرات في سعر الفائدة عند مستوى التشغيل الكامل. أما في مجال الأنفاق فقد كان الكلاسيك يعتقدون بأن السوق كفيلة بتوظيف جميع عناصر الإنتاج وأن الطلب الحكومي سوف ينافس الطلب الخاص على عناصر الإنتاج، وبالنتيجة التقليل من الموارد المتاحة للقطاع الخاص.

من كل ما سبق يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن الموازنة العامة يجب أن تكون متوازنة وحيادية. فالكلاسيك وكما ذكرنا سابقاً ينظرون إلى دور الدولة كنظرة الحارس للمصالح العامة الأساسية، وأن تدخلها حسب أرائهم يترتب عليه آثار سلبية على كفاءة استعمال الموارد في المجتمع. وقد انعكس هذا المفهوم على تحديد نطاق المالية العامة والاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة، لذا أصبح النشاط المالي للحكومة نشاطاً محايداً<sup>(2)</sup> وهذا يعني أن السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي يتمثل هدفها الأساس بالمحافظة على توازن الموازنة العامة، أي تساوي الإيرادات العامة مع

(1) د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2005، ص 43.

(1) عبد الله الشيخ محمود طاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، ط 1، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1988، ص 4-5.

النفقات العامة, وهذا أنعكس على النفقات العامة الذي جعل دورها ضيقاً على اعتبار أن التوسع في الأنفاق العام يعد خطراً لا يجوز الاقتراب منه<sup>(3)</sup>.

لقد برر الكلاسيك وجوب توازن الموازنة العامة من خلال معارضتهم للفائض أو العجز فيها, ذلك أن الفائض يعني زيادة العبء المالي على الأفراد في المجتمع, أما معارضتهم للعجز في الميزانية فالسبب هو تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض من الوحدات الاقتصادية والذي يمثل هدراً للمدخرات الوطنية وبالتالي حرمانها من التوجه نحو الاستثمارات في الأوجه المختلفة, وأن استخدامها من قبل الدولة يكون لأغراض استهلاكية أكثر مما هو لأغراض إنتاجية<sup>(4)</sup>.

وقد ظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة وبقي الاعتقاد بصحتها وسلامتها إلى أن تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الأزمات الاقتصادية بين الحين والآخر, وزادت حدتها في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي. وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة وأسس السياسة المالية بصفة خاصة يؤدي إلى تقادم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها, ومن ثم إلحاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني الأمر الذي هباً المجال لظهور الأفكار الكينزية وسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

(2) مصطفى سلمان (وآخرون), مبادئ الاقتصاد الكلي, ط1, عمان, دار المسيرة للنشر, 2001, ص 267.  
(3) عبد الله الشيخ محمود طاهر, مصدر سبق ذكره, ص 5.

## السياسة المالية في تحليل الفكر الكينزي

سبق وأن بينا أن الكلاسيك قد فرضوا صفة الحياد على السياسة المالية, وذلك لاعتقادهم بالاتجاه التلقائي لوصول الاقتصاد نحو التشغيل الكامل, وبتكفل الأدوات النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إلا أن هذا التشغيل الكامل لم يتحقق بهذا الشكل التلقائي كما تصوروا, وأن الاقصاديات الرأسمالية غطست في ركود طويل, فلم تستطع السياسة النقدية انتشارها من هذا الركود. وهذا الوضع انعكس على ظهور السياسة المالية على الساحة الاقتصادية في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي بعد أزمة الكساد الكبير (1929-1933) لتبرز بشكل جلي وواضح وتعبير عن دورها الذي لا يمكن الاستغناء عنه (5).

أن دور السياسة المالية لم يكن وليد أفكار اقتصادية مسبقة وإنما كان استجابة للتطورات الاقتصادية التي حتمت الحاجة إلى ظهور أداة إيجابية للسياسة الاقتصادية تعمل على إيجاد الحلول الكفيلة بإنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار. وكذلك فإن دواعي هذا الظهور هو الحاجة لتمويل الحروب والتطور الاجتماعي الذي أفضى إلى زيادة قنوات الأنفاق العام, فضلاً عن اعتبارات أخرى لعل أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولما كانت الصدفة لا تضع أفكاراً منظمة فأن السياسة المالية شهدت تطورات فكرية هامة ومنظمة, فبينما وضع بذورها كينز في انكلترا كما جاء في كتابه (النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود) الذي نُشر عام 1936 لمواجهة أزمة الكساد الكبير (1929 – 1933) فإنه لا يمكن إنكار جهود الفن هانسن Alvin Hansen وآخرين كثر بتصميم أسس جديدة للسياسة المالية (6).

قامت النظرية الكينزية على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود من خلال الأنفاق العام باعتباره "المضخة" التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي (7).

لقد أوضح كينز وتبعه كثير من الاقتصاديين لاسيما الكينزيون الأمريكيون بأن آثار القروض العامة هي التي تستوجب التأييد أو المعارضة. ويرى هانسن Hansen أن نجاح أو فشل سياسة الدين العام إنما تتحدد على أساس الدخل القومي وتوزيعه, بمعنى أن الزيادة أو النقصان في حجم الدين العام إنما يعتمد على الوضع السائد لمستوى الدخل القومي. أي أن هانسن Hansen يرى أن لا نحكم على السياسة المالية للدولة بنفس المعايير المحاسبية التي تحكم نشاط المشروع الخاص, وإنما على أساس دورها

(1) د.غازي عبد الرزاق النقاش, مصدر سبق ذكره, ص 28.

(2) د.حامد عبد المجيد دراز, دراسات في السياسة المالية, الإسكندرية, الدار الجامعية, 1987, ص ص 18-22.

(3) د.عبد المطلب عبد الحميد, مصدر سبق ذكره, ص 44.

وأهميتها في علاج مشاكل عدم الاستقرار في الاقتصاد, واستشهد هانسن Hansen بالتاريخ الحديث للقروض العامة التي ساهمت في نمو الاقتصاديات الرأسمالية وتجربة اليابان خلال القرن التاسع عشر ودورها في تدعيم السوق المالي (8).

على الرغم من أن هذه الأفكار كانت سائدة في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي إلا أن فكرة الحياد لم تفقد كل أنصارها, وفي تلك المرحلة عُرفت السياسة المالية بـ (المحضرة) أو كما يطلق عليها أحيانا (سياسة دفع المضخة للانسحاب) والتي تثير من حولها الشكوك في استمرار الاستقرار الاقتصادي بعد الحقن الأول Pump Priming. أن ذروة التطور لأفكار كينز كانت على يد أبو ليرنر وأطلق عليها السياسة المالية الوظيفية أو المعوضة Function Finance بدلاً من مفهوم المالية المحايدة, وتعد السياسة المالية الوظيفية سياسة مالية طويلة الأجل وتختلف عن الدفعة الأولى المحضرة أو المحرضة على استمرار الخروج من أزمة الركود, على حين السياسة المالية المعوضة هي سياسة مضادة للدورة لا يقتصر دورها على برامج الإنعاش في حالة الركود فقط.

وحسب ليرنر أن القروض العامة هي إحدى الأدوات المالية الأساسية إلى جانب الضرائب والنفقات العامة, وبهذا تصبح أدوات السياسة المالية الجديدة – حسب ليرنر – تتمثل في الأنفاق العام, الضرائب, الاقتراض العام, الوفاء بالدين, والإصدار الجديد أو سحب النقود من التداول وتخفيض عرض النقد. ويجب النظر إلى نتائج هذه الأدوات لتكون الفيصل في الحكم على فعاليتها ويتوقف ذلك على الطريقة التي توظف بها في الاقتصاد القومي لمواجهة كافة مشاكل عدم الاستقرار. أن السياسة المالية الوظيفية أو المعوضة تستند على دعامتين أساسيتين في تحقيق أهدافها هما التأثير على الاستهلاك, والتأثير على الاستثمار.

### - التأثير على حجم الاستهلاك

يتم ذلك من خلال تخفيض الضرائب خلال فترة الركود وبالتالي فإن هذا التخفيض يسهم في رفع القوة الشرائية المتاحة لدى الأفراد والمشروعات, وزيادة بعض أنواع الأنفاق العام ولاسيما النفقات الاجتماعية والتحويلية, وهذه الزيادة تجنب المنافسة بين القطاعين الخاص والعام, وكذلك هناك وسيلة أخرى تتمثل بسياسة الأجور تلجأ إليها الدولة لتثبيت الأوضاع الاقتصادية.

### - التأثير على الاستثمار

تستطيع الدولة أن تباشر بنفسها القيام بالاستثمارات العامة, أو عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت يد المشروعات من إعانات وقروض وكذلك المعاملة الضريبية وتحديد مستوى سعر الفائدة.

(4) د.محمد البنا, مصدر سبق ذكره, ص 113 – 114.

وهكذا فإن السياسة المالية المعوضة تستبعد الحكمة التقليدية في توازن الميزانية العامة وتفسح المجال أمام الحكومة لتعديل مستوى الأنفاق العام في مواجهة عدم الاستقرار النقدي. وكذلك يمكن التأثير في عرض النقد من خلال الاقتراض العام أو الوفاء بدين سابق للتأثير في سعر الفائدة وبما يحقق مستويات مناسبة من الاستثمار. وبالتالي يتضح أن هذه السياسة هي سياسة دورية أي أنها تتطلب عملاً مالياً مستمراً يعتمد على التوقيت المناسب لتغطية مرحلتي التضخم والانكماش.

## السياسة المالية في تحليل الفكر النقودي

في أواخر السبعينيات كانت لوجهة نظر النقديين نفوذ واسع لاسيما بعدما ساد الاعتقاد بأن السياسة التي جاء بها كينز والتي تعد وصفات لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي، إلا أن السياسات الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي\*

أن الملامح الفكرية الأولى للمدرسة النقودية بدأت بالظهور في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وقد جاءت لتتحدى آراء المدرسة الكينزية. أن أنصار المدرسة النقودية أمثال (ملتون فريدمان، كارل برونز، ملنزر، ليدلر، فيليب كاجان،.... وغيرهم) لم ينجحوا في لفت الأنظار إليهم إلا في عقد السبعينيات لاسيما عندما برزت ظاهرة التضخم الركودي وفشل التحليل الكينزي في مواجهة هذه الظاهرة والتي تتناقض مع تصورات منحنى فيليبس<sup>(9)</sup>. الذي يعتمد على دعائم الفكر الكينزي من خلال تركيزه على المقايضة بين معدلات التضخم والبطالة.

يرى النقوديون وعلى رأسهم ملتون فريدمان الذي ينتمي إلى جماعة المحافظين أن الرأسمالية كنظام اقتصادي ليس فيها عيوب كبيرة، وهي قادرة على تصحيح أخطائها بنفسها وذلك إذا أستطاع المجتمع ترك آلية عمل الاقتصاد الحر والحد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. أن تيار هذه الأفكار ينتمي إلى ماسمي بـ (المدرسة النيوكلاسيكية)، ويرى فريدمان أن دور الحكومة في النشاط الاقتصادي يجب أن يكون محدد في جوانب معينة، وبهذا فهو يدعو إلى عودة مبدأ اليد الخفية *Invisible Hand* التي تحدث عنها آدم سميث للعمل من جديد في ظل الحرية التامة<sup>(10)</sup>. بذلك نجد أن مدرسة النقديين وقفت موقفاً معارضاً ضد مسألة استخدام السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي، وأن استعمال جانب النفقات العامة لتحقيق هذا الغرض سوف يزيد من عمق اختلال الموازنة العامة للدولة بدلا من تصحيحه. أما اللجوء إلى الزيادة الضريبية فليس لها اثر في اتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد

\* التضخم الركودي: هو التضخم الذي يكون مصحوب بارتفاع متواصل في الأسعار وتزايد معدلات البطالة، وتباطؤ في معدلات النمو، للمزيد انظر في:

- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، ط 1، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 377-380.

- N.Gregory Mankiw, *Macroeconomics*, Seventh edition, Harvard University, USA, 2009, PP.280-283.

(1) للمزيد من الإطلاع حول منحنى فيليبس انظر:

- سامويلسون، ونوردهاوس، مصدر سبق ذكره، ص 715.

(2) د.رمزي زكي، فكر الأزمة: دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي، القاهرة، 1987، ص 50.

من ارتفاع معدلات التضخم, وهذا ما دعا النقوديون إلى الإقرار بأن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن زيادة عرض النقد. من هنا يؤكد النقوديون بأن على الحكومة اتخاذ إجراءات نقدية وليست مالية للتأثير في عرض النقود ومن ثم التأثير على التضخم (11). إذ أن المحدد الرئيس للناتج القومي الصافي النقدي وليس الناتج القومي الصافي الحقيقي هو نمو معدل عرض النقد ويتم ذلك من قبل الحكومة بشكل مناسب. ويتشائم النقوديون حول السياسة المالية بأنها تكون محققة للاستقرار الاقتصادي ولهذا يعارضون تدخل الدولة من خلال زيادة العجز المالي الحكومي وبالتالي الوقوع في مشكلة التضخم. ويفضل النقوديون وجود قاعدة نقدية تلزم الإدارة النقدية بزيادة عرض النقد بمعدل ثابت تتناسب مع معدلات النمو للناتج القومي وتسمى هذه ب (سياسة التكييف) التي تتلاءم مع ظروف المجتمع ويستوجب على الإدارة النقدية الأخذ بها (12).

ولابد من الإشارة إلى فكرة التزاحم الاستثماري Crowding Out التي وردت في كتابات الكلاسيكيين الأوائل وتبنتها المدرسة النقودية, وتتلخص بأن تطبيق سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال وهذا سوف يؤثر سلباً على الأنفاق الاستثماري الخاص وبذلك يقلل من فاعلية السياسة المالية التوسعية وكما موضح في الشكل التالي:

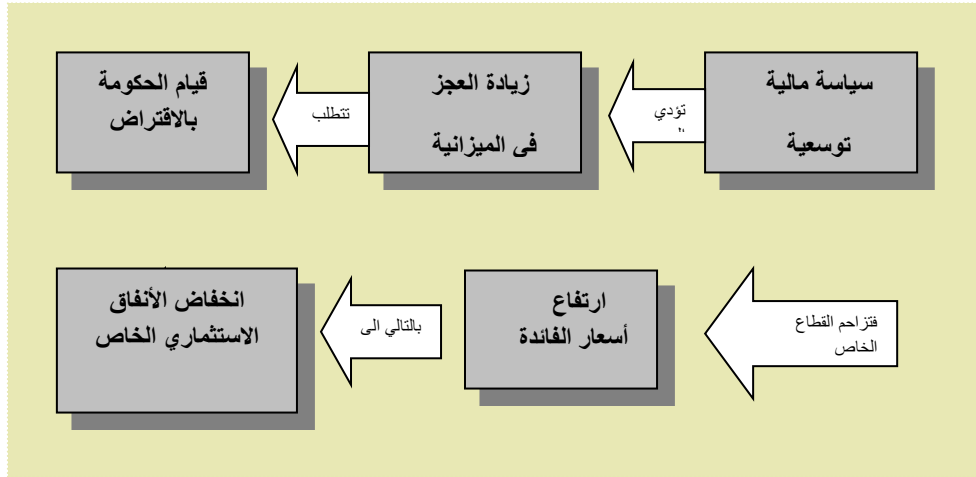
---

(1) عبد المنعم السيد علي, اقتصاديات النقود والمصارف, مطابع جامعة الموصل, الجزء الأول, بغداد, 1984, ص 354.

(2) جيمس جوارتيني, وريتشارد ستاروب, الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن (وأخرون), دار المريخ, الرياض, 1988, ص 441.



## شكل (1-1) التزام الاستثماري



أن السياسة المالية التوسعية تقتضي أما زيادة الأنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب, أو الاثنين معاً أي زيادة العجز في الميزانية العامة, ولأجل تمويل هذا العجز تقوم الحكومة عادةً بالاقتراض من خلال إصدار سندات حكومية جديدة أو إذونات خزينة في الأسواق المالية تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي سوف ترتفع تكلفة الاقتراض وانخفاض الأنفاق الاستثماري الخاص مما يؤثر سلباً على الطلب الكلي وهو تأثير معاكس للسياسة المالية التوسعية مما يقلل من فاعليتها . ويمكن إيقاف تأثير التزام الاستثماري في حالتين هما (13) إتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال شراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة وبالتالي زيادة كمية النقود في التداول وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي بسبب تأثير الزيادة في كمية النقود المتداولة وهذا ما تؤيده المدرسة النقودية. وإذا كان الأنفاق الاستثماري الخاص قليل المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة فإن الارتفاع في سعر الفائدة الناتج عن السياسة المالية التوسعية سوف لا يؤثر إقليلاً في الأنفاق الاستثماري الخاص وهذا يحد من مفعول التزام الاستثماري وتكون السياسة المالية فاعلة ومؤثرة في الطلب الكلي , وهذا ما تؤكد المدرسة الكينزية في دفاعها عن السياسة المالية باستعمال التجارب التطبيقية السابقة في بعض بلدان العالم.

نرى من خلال تتبع أفكار المدرسة النقودية بأنها تعبر عن الرغبة في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية التي نادى بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي, وترك العمل حراً طبقاً لمبدأ (دع الأمور وشأنها) ويقتصر دور الحكومة على توفير المتطلبات اللازمة لعمل القطاع الخاص بكفاءة ويكفي أن تقوم الحكومة بزيادة عرض النقد بنسبة ثابتة سنوياً تتراوح بين (3 إلى 5) في المائة كقاعدة

(1) د. عبد المنعم السيد علي, و نزار سعد الدين العيسى, النقود والمصارف والأسواق المالية, عمان, دار الحامد للنشر, 2003, ص ص 433 - 434.

ثابتة للسياسة النقدية التي تتفق ومعدل النمو الاقتصادي, وهذا ما تؤكدُه ويُؤيدُه أنصار المدرسة  
النقدية، وهو إحياء للجذور الفكرية التي نادى بها المدرسة الكلاسيكية.

## السياسة المالية في تحليل مدرسة التوقعات العقلانية

ظهرت مدرسة التوقعات العقلانية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي، وأبرز روادها هم روبرت لوكاس R.Lucas من جامعة شيكاغو و توماس سارجنت T.Sargent ونيل والاس N.Wallace من جامعة مينيسوتا. إذ قام هؤلاء بصياغة نظرية التوقعات العقلانية<sup>(14)</sup>، وسرعان ما أصبح لهذه النظرية تأثير كبير على التحليل الاقتصادي والسياسة الاقتصادية.

تفترض نظرية التوقعات العقلانية الرشيدة بأن الأفراد يقومون بصياغة توقعات غير متحيزة\* والافتراض الذي استعر حوله الجدل في أن الأفراد يقومون باستعمال كافة المعلومات المتاحة والنظرية الاقتصادية عندما يتخذون قراراتهم، ومثال ذلك قيام الحكومة بتحفيز الأنفاق قبل حلول فترة الانتخابات، وأن نظرية التوقعات العقلانية تفترض أن الأفراد سوف يتنبئون بذلك السلوك ومن ثم يتصرفون وفقاً له<sup>(15)</sup>. من خلال هذه الفروض يرى أنصار هذه المدرسة بأن الوحدات الاقتصادية بفعل ما حصلت عليه من معلومات واكتساب الخبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن فإن هذه الوحدات ستكون أكثر قدرة على التوقع الصحيح عن التغيرات التي ستطرأ على السياسة الاقتصادية ومن ثم فأنها ستكون ذات تأثير ضئيل ولاسيما على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام<sup>(16)</sup>.

ويمكن توضيح رأي هذه المدرسة بافتراض أن الاقتصاد يمر بحالة ركود وهذا معناه أن الحكومة ستعمل على زيادة الأنفاق، والسياسة النقدية تزيد من عرض النقد، وهذا الأجراء سيرفع مستويات الأسعار في حين تبقى الأجور على حالها، فإذا كان لدى العمال تصورات عقلانية فأنهم سيعمدون إلى زيادة أجورهم وهذا يجعل سياسة الحكومة في مكافحة الركود غير مجدية ولن تكون ضمن ما هو متوقع. ومثال آخر على التوقعات العقلانية للجمهور هو ما قد يحدث إذا توقع الجمهور بأن الحكومة ستقوم بتخفيض الضرائب وهو إجراء تستعمله الحكومة لتنشيط الطلب الاستهلاكي، هنا الاستنتاج المنطقي للتوقعات العقلانية هو أن تخفيض الضرائب سيقود إلى عجز في الموازنة العامة، وبطبيعة الحال فإن الحكومة لا بد أن تغطي هذا العجز بشكل أو بآخر، فإذا قامت الحكومة بالافتراض، أو عن طريق زيادة الضرائب في المستقبل فإن السلوك العقلاني لهذه التوقعات هو المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي، وأي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب ستتجه نحو الادخار بدلاً من

(1) أدوين مانسفيلد، وناريمان بيهرافيش، علم الاقتصاد، ترجمة ونشر: مركز الكتب الأردني، عمان، 1982، ص 395.

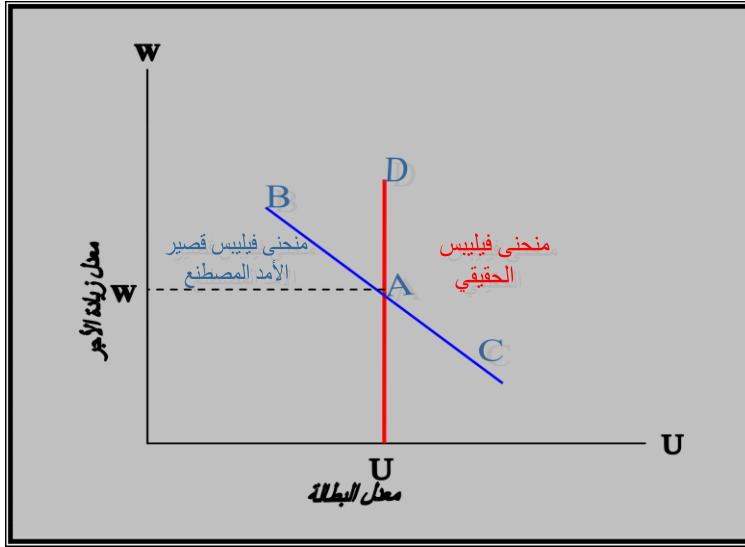
\* إذا لم يتخلل التوقع أي أخطاء تنبؤية متعاقبة فإنه يعتبر توقع (غير متحيز)، وهذا لايعني أن الأفراد لا يرتكبون الأخطاء، وما من توقع يتسم بالدقة المتناهية على الدوام.

(2) سامويلسون، ونورد هاوس، مصدر سبق ذكره، ص 740.

(3) أدوين مانسفيلد، وناريمان بيهرافيش، المصدر السابق نفسه، ص 396.

زيادة الطلب الاستهلاكي, وذلك كي يستطيع الأفراد مواجهة زيادة الضرائب في المستقبل, وفي هذه الحالة فإن سياسة الحكومة التوسعية ستصبح عديمة الجدوى (17). ويرى أنصار التوقعات العقلانية أنه ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة, إذ أن منحنى فيليبس Phillips يوضح أن المستوى الأدنى من البطالة لا يمكن تحقيقه إلا بمستويات مرتفعة من التضخم, أي أن هناك عملية تبادل بينهما, ويرى أنصار المدرسة العقلانية بعدم وجود هذا التبادل لا في الأجل الطويل ولا في الأجل القصير, وبذلك يكون منحنى فيليبس Phillips عمودياً. ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني (2-1).

شكل (2-1) منحنى فيليبس العمودي وفقاً لمدرسة التوقعات العقلانية



المصدر:

- سامويلسون, ونوردهاوس, علم الاقتصاد, نشر مكتبة لبنان, 2006, ص 742.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المحور العمودي يوضح معدل زيادة الأجر, والمحور الأفقي يشير إلى معدل البطالة  $W_e$  وهو المعدل المتوقع للتغير في الأجر النقدية. أن منحنى فيليبس Phillips الحقيقي يتخذ وضعاً رأسياً, أما المنحنى المائل إلى أسفل فهو منحنى فيليبس Phillips قصير الأمد (المصطنع) وهو يمتد عبر النقاط A, B, C. توضح النقطة B رفع الأجر النقدية عن مستواها المتوقع نتيجة صدمة اقتصادية, وأن العمال إذا لم يكن لديهم الذكاء الكافي فإنهم سيبدلون المزيد من الجهد في العمل وبالنتيجة هبوط معدل البطالة وعندها سيتحرك الاقتصاد من النقطة A إلى النقطة B. أما النقطة

(1) د. عبد المنعم السيد علي, ونزار سعد الدين العيسى, مصدر سبق ذكره, ص 445 - 446.

C فيمكن إيجادها من خلال افتراض انخفاض غير متوقع في الأجور والأسعار, والنقطة A تمثل النتيجة المتوقعة أو المعدل الطبيعي للبطالة (18).

من كل ما سبق فإن السياسة الأيرادية وسياسة الأنفاق العام وكذلك السياسة النقدية, يجب أن تكون مبنية على أساس القواعد وليس تدخلاً فعالاً كما في المدرسة الكينزية, وأن هذه السياسات يجب أن تكون واضحة ومعلنة لفترات قادمة, حتى تكون التوقعات سليمة وسلوكيات المؤسسات والأفراد تكون رشيدة.

---

(1) سامويلسون, ونوردهاوس, مصدر سبق ذكره, ص ص 741 – 742.

## السياسة المالية في تحليل اقتصاديات جانب العرض

ظهرت أفكار هذه المدرسة في أواخر عقد السبعينيات في عدد من الدول الرأسمالية الصناعية, وذلك بفضل كتابات عدد من الباحثين أمثال جورج جيلدر G.Gilder وأ. كريستول I. Krastol وأنسكي وغيرهم. وقد وجهوا نقد شديد إلى المدرسة الكينزية والتدخل الحكومي, وازدادت شهرة هذه المدرسة عندما أستطاع أنصارها صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس الأمريكي ريغان Ronald Reagan أبان الحملة الانتخابية عام 1979, وبالذات عندما وقف أنصارها وراء البرنامج الاقتصادي لحكومة مارجريت تاتشر في بريطانيا (19).

ومضمون دعوى هذه المدرسة هو التحول من دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف بالأنفاق العام حسب وجهة نظر المدرسة الكينزية إلى سياسات إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي (العرض) \* وذلك ببقاء آلية السوق حرة والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأجور والأسعار, وكذلك خفض الضرائب. ويركز أنصار هذه المدرسة على دور السياسة المالية والتأكيد على سياسة إنعاش الجهاز الإنتاجي, ويتم ذلك عن طريق تخفيض الضرائب وإنهاء تدخل الدولة في مجال الأجور والأسعار, أي ترك العمل لآلية السوق التي تمثل الإدارة الأمثل لتخصيص الموارد (20). وقد

(2) د.رمزي زكي, التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية, القاهرة : دار المستقبل العربي, 1996, ص ص 58-59.

\* تؤمن هذه المدرسة بقانون ساي للأسواق , الذي ينص على أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي ويساويه, ويرون أن العرض هو المحرك الرئيس للاقتصاد وعدم إمكانية حدوث فائض في العرض الكلي, للمزيد انظر:

- د. رمزي زكي, التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية, المصدر السابق نفسه, ص ص 59-60.

- Robert E. Lucas , and Thomas J. Sargent , After Keynesian Macroeconomics in after the Phillips Curve of high Inflation and high Unemployment , Federal Reserve Bank of Boston , Boston , 1976 , pp49-72.

(1) محمد عبد الشفيق عيسى, أزمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي, مجلة العلوم الاجتماعية, المجلد 17, العدد 14, الكويت, 1989, ص 175.

واجه أنصار اقتصاديات جانب العرض اعتراضات بشأن تخفيضات الضرائب, وذلك لأنها تمثل الإيرادات السيادية للدولة, ومن ثم ستؤدي إلى عجز الموازنة العامة.

أن أنصار هذه المدرسة استندوا إلى منحنى لافر Laffer Curve \* المعروف بأن خفض الضرائب سيزيد الإيرادات ومن ثم سيسهم في العمل على توازن الموازنة العامة للدولة, والفحوى الأساسية لهذا الموضوع هو أن خفض الضرائب سوف تحفز الاقتصاد الوطني ومن ثم ستزداد أوعية الضرائب وتتسع, وهذا معناه حصيلة أشد غزارة (21).

أن كبار رجال السياسة والاقتصاد قد تهاجموا على هذه النظرية لعدم قناعتهم بإمكانية أن تؤدي تخفيضات معدلات الضرائب إلى زيادة الإيرادات الضريبية, لذا تقدم أنصار مدرسة اقتصاديي جانب العرض لتأكيد وجهة نظرهم إلى صياغة اقتراح يتمثل بإعادة هيكلة النظام الضريبي بصورة جذرية, وذلك من خلال التوجه الذي يطلقون عليه أحيانا (الاستقطاع الضريبي الخاص بقوى العرض السوقية) ووجهة النظر الكامنة خلف ذلك التوجه في أن الإصلاحات تؤدي إلى تحسين الحوافز, فضلاً عن ذلك ينبغي أن يضع النظام هدف تحفيز الإنتاجية وقوى العرض بدلاً من إحكام القبضة على الطلب الأجمالي.

وعلى الرغم من أن بريق هذه المدرسة أخذ باللمعان الشديد أبان حقبة الثمانينيات إلا أنه أخذ هذا البريق يخفت تدريجياً عقب انتهاء ولاية الرئيس Ronald Reagan وظلت أسئلة كثيرة بلا أجوبة كافية شافية تتعلق بوضع الاقتصاد, ولهذا يمكن القول أن نظريات اقتصاديي جانب العرض تفتقر إلى التعزيز من خلال التجارب والخبرات الاقتصادية السابقة.

\* يوضح هذا المنحنى العلاقة بين معدلات الضريبة وإيراداتها, والفكرة الأساسية له هي: إن مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض بالتدريج مع تزايد الضغط الضريبي, لأن المعدل المرتفع للضريبة يدفع إلى التهرب الضريبي, كذلك يضر بحوافز العمل والادخار والاستثمار, وينحدر بالنشاط الاقتصادي ومن ثم تنخفض حصيلة الضرائب, وينتهي التحليل لهذا المنحنى إلى أن تخفيض معدل الضرائب سوف يقود إلى زيادة الكلي, للمزيد انظر:- سامويلسون, ونوردهاوس, مصدر سبق ذكره, ص 744.  
(2) د. رمزي زكي, التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية, مصدر سبق ذكره, ص 63.

## السياسة المالية في تحليل الدول الاشتراكية

يُطلق تعبير الاشتراكية أحيانا على مجرد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو امتلاكها لمعظم المشروعات الاقتصادية، إلا أن المعنى العام والعلمي للاشتراكية (هو ذلك النظام الذي يتميز بحصر ملكية وسائل الإنتاج وإدارة النشاط الاقتصادي بالدولة والإدارة المباشرة للمشروعات والتخطيط المركزي للإنتاج والاستثمار والتوزيع)<sup>(22)</sup>.

تتخذ الدول الاشتراكية من الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساساً لاقتصادها ومن التخطيط الشامل أسلوباً لأدارته حيث يتم توجيه الإنتاج طبقاً لقرارات الخطة القومية التي تتولى المواعمة بين الموارد البشرية والمادية، وتوجيهها لتحقيق النمو المتوازن، أي أن السياسة المالية في الدول الاشتراكية أكثر تدخلية، وفي نظرهم أكثر ايجابية وأكثر أهمية، وأن العامل الفعال في موازنة الاقتصاد الوطني واستقراره لتلك الدول هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز أهمية دور أنفاق القطاع العام وإيراداته في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي. وعموما تقوم المالية الاشتراكية بوظيفتين أساسيتين<sup>(23)</sup>، الأولى منهما هو توزيع الدخل القومي، والثاني يتمثل بالرقابة والأشراف على المشروعات الإنتاجية.

فيما يتعلق بالوظيفة الأولى والتمثلة بالتوزيع فإنه يتم توزيع الدخل القومي بواسطة المالية العامة بين مختلف المشروعات وفروع الاقتصاد القومي، وكذلك توزيع الناتج الاجتماعي بين الناتج الضروري لإشباع الحاجات الفردية، وفائض الناتج لإشباع الحاجات الجماعية والتراكم الرأسمالي، وأن المالية الاشتراكية بهذه الوظيفة ترتبط ارتباطاً كاملاً بالنشاط الاقتصادي للمشروعات الإنتاجية، وتختلف درجات إعادة التوزيع من دولة اشتراكية إلى أخرى حسب درجة نموها ومدى تطبيقها لأسس النظام الاشتراكي. أما الوظيفة الثانية أي وظيفة الرقابة والأشراف المالي فهي تعد المالية كأداة للأشراف على الأنشطة الاقتصادية والمالية للمشروعات الإنتاجية، ويحقق عمل هذه الوظيفة من خلال ثلاثة اتجاهات هي:

- الرقابة المالية داخل المشروعات الإنتاجية ذاتها.

(1) د. مدحت كاظم القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 157.  
(2) د. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص ص 50 - 52.



- الرقابة على الوحدات الاقتصادية والتنظيمات المختلفة في تسييرها ودرجة استعمالها بما يتفق والاستخدام الأمثل، وتقوم بذلك من خلال ميزانية الدولة والعمليات المتعلقة بأعدادها .
- الاستعانة بنظم الائتمان والتسوية المحاسبية في الاقتصاد الاشتراكي .

وإذا ما أخذنا هذه الاعتبارات بالحسبان فإن السياسة المالية في الاقتصاديات الاشتراكية تبعاً لذلك تلعب دوراً كبيراً حيث يتبين ذلك من خلال أهمية أنفاق القطاع العام وكذلك إيراداته في النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع والعمل على منع تدهور هذا المستوى.

تهدف الدول الاشتراكية من أسلوب التخطيط الذي تتبعه إلى أحداث تغييرات هيكلية بعيدة المدى، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، والحد من سيطرة رأس المال كقوة اقتصادية وأداة للتأثير في مجرى السياسة العامة، وتحقيق بعض العوائد النقدية الصافية للمشروعات وهذه المشروعات تمول غيرها وهكذا... إلى أن يتحقق النمو المطرد في الدخل القومي.

نتيجة هذه السياسات والتخطيط الذي تتبعه الدول الاشتراكية وعدم الاستفادة من الوقائع التاريخية والتجارب التي مرت بها الدول الرأسمالية فإن السياسة المالية في الدول الاشتراكية أخذ يضعف دورها ولم تتمكن من معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصاب اقتصاديات بعضها مما دفع بعض هذه الدول الاشتراكية التي تقوم على الملكية العامة إلى أن تتجه نحو نظام السوق والاعتراف بالملكية الفردية باعتبارها جزء من آلية النظام الاقتصادي وكما حصل في بلدان أوروبا الشرقية.

## نظرية التكافؤ Ricardian

أن السياسة المالية غير فعالة في زيادة الاستهلاك أو الناتج المحلي الإجمالي. وذلك لأن الجمهور قد يوقع الزيادات الضريبية المستقبلية اللازمة لتحقيق التوازن في الميزانية. ومن ثم، فإن زيادة الإنفاق الحكومي الممولة من زيادة الضرائب الإجمالية أو الزيادة المؤقتة في الضرائب الممولة في البداية عن طريق الاقتراض هي وسائل فعالة لتحفيز الاقتصاد. هذه الأمثلة هي توضيحات لما يعرف باسم "نظرية التكافؤ ريكارديان"، بسبب بارو (1974؛ انظر أيضا وودفورد 1995، 2001). وطرح بارو مسألة ما إذا كانت السندات الحكومية تمثل ثروة صافية للقطاع الخاص، ورأت أنها لا ترجع إلى أن الجمهور يتوقع بشكل صحيح الالتزامات الضريبية الضمنية في المستقبل. ويرتبط النظرية مع ديفيد ريكاردو، الاقتصادي في القرن التاسع عشر، لأن بارو يعتقد أن ريكاردو كان أول من طرح فكرة أن الضرائب والديون ما يعادلها في آثارها على الاقتصاد. ما إذا كان ريكاردو يعتقد حقا أن هذا هو مسألة نزاع (انظر بوكانان 1976؛ O'Driscoll 1977).

هذه الأمثلة هي توضيحات لما يعرف باسم "نظرية التكافؤ ريكارديان"، بسبب بارو (1974؛ انظر أيضا وودفورد 1995، 2001). وطرح بارو مسألة ما إذا كانت السندات الحكومية تمثل ثروة صافية للقطاع الخاص، ورأت أنها لا ترجع إلى أن الجمهور يتوقع بشكل صحيح الالتزامات الضريبية الضمنية في المستقبل. ويرتبط النظرية مع ديفيد ريكاردو، الاقتصادي في القرن التاسع عشر، لأن بارو يعتقد أن ريكاردو كان أول من طرح فكرة أن الضرائب والديون ما يعادلها في آثارها على الاقتصاد. ما إذا كان ريكاردو يعتقد حقا أن هذا هو مسألة نزاع (انظر بوكانان 1976؛ O'Driscoll 1977). مثال على نظرية التكافؤ ريكاردو هي أجيال متداخلة (OLG) النموذج، والتي يتم مناقشتها بمزيد من التفصيل في الفصل 6. والسمة المميزة للنموذج OLG هو طول الفترة الزمنية. وعادة ما يعيش الناس لفترتين فقط. ضرائب الأجور الشباب في كلتا الفترتين، ولكن القديم فقط دفع الضرائب في الفترة الأولى. ينتقى كلا الأجيال الفوائد الحالية من التوسع المالي (خفض الضرائب)، ولكن فقط جيل الشباب يتوقع أن تضطر لدفع الزيادة الضريبية عندما يحدث في الفترة المقبلة. في هذه الحالة، فإن الجيل القديم من شأنه أن يزيد من استهلاكهم في الفترة  $t$  كما يتم زيادة ثروتهم من خلال خفض الضرائب. وعلى افتراض أن هناك في الفترة المقبلة جيل جديد من أجل تقاسم العبء الضريبي مع الجيل الحالي من الشباب، ونتيجة لذلك، فإن تخفيض الضرائب الحالي يقابله بشكل كامل ارتفاع

الضرائب في الفترة المقبلة حتى لا تتغير ثروة الجيل الحالي من الشباب، فإنهم سيحافظون على مستوى استهلاكهم الحالي. ونتيجة لذلك، سيزيد إجمالي الاستهلاك والنتاج المحلي الإجمالي اليوم. وبشكل عامة، الوقت الذي يقضيه العامل هو أطول من الوقت الذي يقضيه في التقاعد وهكذا مطلوبة أكثر من فترتين زمنيتين. وهذا يسمح بتبادل العبء الضريبي مع الأجيال المقبلة، الأمر الذي من شأنه أن يقلل العبء الضريبي على جيل الشباب الحالي، ومن ثم يؤدي إلى خفض الضرائب الحالي مما يعطي حافزا أكبر للاقتصاد. وعلاوة على ذلك، كلما ازدادت الزيادة الضريبية في المستقبل، كلما زاد العبء الضريبي على الأجيال المقبلة، وأقل من ذلك على الجيل الشاب الحالي وهكذا، كلما زاد التحفيز الحالي للاقتصاد. ان نموذج OLG في كثير من الأحيان وسيلة تحليلية ملائمة لأنه يبسط ديناميات. وان العيب الرئيسي هو أنه قد تشوه الوقت. فعلى سبيل المثال، ما لم يتوقع حدوث زيادة ضريبية في المستقبل، فإن جميع الأجيال تتوقع أن تدفع هذه الزيادة. وعلى النقيض من ذلك، ينبغي أن تتحمل هذه الأجيال اللاحقة جزئيا، لأسباب تتعلق بالإنصاف بين الأجيال، النفقات الحكومية (النفقات الرأسمالية عادة) التي يتوقع أن تكون لها فوائد طويلة الأمد للأجيال اللاحقة بدلا من أن يدفعها بالكامل الجيل الحالي. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تمويل النفقات جزئيا من خلال زيادة الضرائب الحالية وجزء من الاقتراض الحكومي الذي ستسترده الأجيال المقبلة. وبهذه الطريقة، فإن جميع الأجيال سوف تتقاسم التكاليف. وقد رأينا أن أكبر الزيادات في النفقات الحكومية تحدث خلال الحروب وبعدها مباشرة. وبما أن الحروب تميل إلى التمويل عن طريق الديون، فإن هناك عادة زيادة كبيرة في مستوى الدين الحكومي: انظر الشكل 5-2 الذي يحدد نسب الدين والنتاج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة منذ عام 1790 والمملكة المتحدة منذ عام 1695؛ المناطق المظلمة هي فترات الحرب. كانت الديون الأمريكية مرتفعة في عام 1790 بعد حرب الاستقلال الأمريكية (1775-1783). ازدادت بشكل كبير خلال الحرب الأهلية (1861-65) والحرب العالمية الأولى (كانت المشاركة الأمريكية من 1917 إلى 1918). كما زادت خلال الحرب العالمية الثانية (كانت المشاركة الأمريكية من 1942 إلى 1946) ومؤخرا خلال الثمانينات. وارتفع الدين الحكومي في المملكة المتحدة بشكل مطرد خلال القرن الثامن عشر، وخاصة خلال حرب الاستقلال الأمريكية، وبلغ ذروته خلال وبعد الحروب النابليونية (1792-1815). ولا يزال من الممكن شراء تعازيات صدرت لتمويل الحروب النابليونية. ثم ارتفعت بشكل حاد جدا خلال وبعد الحرب العالمية الأولى (1914-18) ومرة أخرى خلال وبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة (1939-46). بعد ذلك، تم استرداد ديون المملكة المتحدة بسرعة. وقد دفعت آخر قروض من الولايات المتحدة خلال عام 2006. ومن الأسباب المنطقية لاستخدام الديون لتمويل الحروب أنه ينبغي للأجيال المقبلة أن تستفيد من الانتصار، وأن تتقاسم التكاليف. وبغض النظر عن وجهات نظر ريكاردو والتطبيق العام لنظرية التكافؤ ريكارديان، فقد أصبح الاقتراح الرئيسي في نماذج الاقتصاد العام للاقتصاد الألماني، حيث يركز الاهتمام على فعالية الحوافز

المالية الممولة بالديون على الاقتصاد والعلاقة بين الدين الحكومي و صافي الإيرادات الحكومية المستقبلية . بل إنه أثر على سياسة الحكومة. فعلى سبيل المثال، اقترحت حكومة المملكة المتحدة مؤخرا "قاعدة ذهبية" للمالية العامة تقول إن تمويل الديون غير المرتبط بدورة الأعمال يمكن أن يستخدم فقط للاستثمار الحكومي (ولكن ليس الاستهلاك). في نهاية المطاف، وبطبيعة الحال، فإن الاستثمار هو تمويل الضرائب. ما لم يذكر هو أن هذه السياسة منصفة فقط إذا كان دافعو الضرائب في المستقبل يستفيدون أيضا من الاستثمار. إذا كان الجيل الحالي أيضا الحصول على الاستفادة من الاستثمار، ثم أنها أيضا يجب أن تقدم مساهمة ضريبية. وننظر الآن في استدامة التمويل العام على المدى الطويل بمزيد من التفصيل.

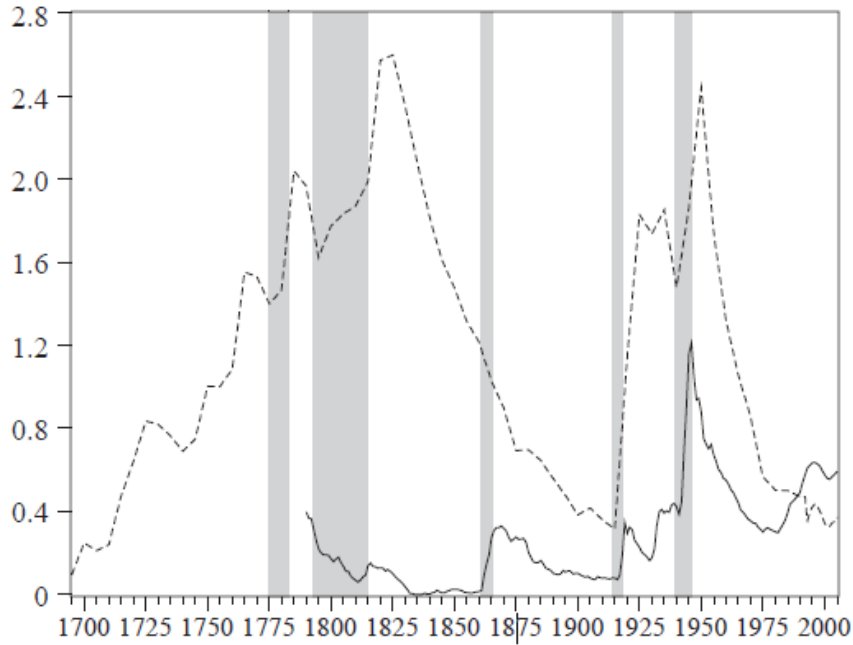


Figure 5.2. U.S. (solid line) and U.K. (dashed line) government debt-GDP ratio, 1695-2005.

تعني السياسة المالية أن توجه حكومة الدولة مخططاتها الاقتصادية، وذلك عن طريق تحديد مصادر الدخل وكيفية صرفها، بمعنى آخر، أن توضح من أي مصدر يأتي الدخل، وفيما يُصرف، وما هي اتجاهات الصرف الأهم من غيرها، كأجور الموظفين الحكوميين، والمشاريع الخدمائية المختلفة، والهدف من ذلك كله هو تحقيق الدولة لأعلى مستويات التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعدم حدوث اختلال في الميزانية. وتختلف مصادر الدخل من دولة لأخرى، كما تختلف أهميتها، فبعض الدول تعتمد اعتماداً كلياً في الحصول على دخلها من الضرائب، بينما تعتمد دول أخرى على مخزونها من البترول

هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للأثير على النشاط الإقتصادي لتحقيق هدف معين ، وتتكون الأدوات من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة .